

القواعد الأصولية والفقهية على مذهب الإمامية

قال صاحب العناوين: «اختلفوا في شرطية التمييز وشرطية البلوغ في الوجوب والتحريم - بمعنى عدم العقاب على الصبي في فعله وتركه - على أقوال: أحدها: إن هذه العبادات من الأطفال تمرينية صرفة بمعنى عدم ترتب أجر وثواب من الله تعالى على عمل الصبي وإن كان لوليّه ثواب التمرين لذلك. وثانيها: أن عباداته شرعية كالبالغين، ومعنى الشرعية كونها مندوبةً للصبي مطلوبة من الشارع بحيث يستحق عليها الأجر والثواب الأخروي، سواء كان فعل واجب أو مندوب، أو ترك محرم أو مكروه... وثالثها: أن عبادات الصبي شرعية تمرينية، لا أنها شرعية أصلية والمراد بذلك: أن إتيان الصبي لهذه الأفعال وتركه لهذه التروك مطلوب للشارع لا لأنفسها بل لحصول التعود والتمرّن على العمل بعد البلوغ، فصلاة الصبي فيها جهتان: جهة كونها صلاة وهذه الجهة ملغاة في الصبي وجهة كونها تعوداً على شيء يكون مطلوباً بعد البلوغ وإن كان لاغياً الآن في حد ذاته، وهذه الجهة مطلوبة للشارع يثاب عليها، وبعبارة أخرى التمرّن مستحب دون الصلاة والصوم، فتدبر»([993]). مستند القاعدة: قال صاحب الحقائق: «المشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) أن نيّة الصبي المميّز صحيحة وصومه شرعي وكذا جملة عباداته شرعية، بمعنى أنها مستندة إلى أمر الشارع فيستحق عليها الثواب لا تمرينية، ذهب إليه الشيخ وجمع، منهم المحقق وغيره...»([994]).